



# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

«بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي»

الأستاذ الدكتور  
خليل أحمد عمايرة

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الإسلامي للتنمية



# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

(بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)

تأليف

الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايره

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الإسلامي للتنمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٤



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٣/٨/١٦٧٨)

٤١٥

عميرة ، خليل أحمد

المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل  
اللغوي / خليل أحمد عميرة . عمان: دار وائل، ٢٠٠٣.

(٥٥١) ص

ر.ا. : ٢٠٠٣/٨/١٦٧٨

الواصفات: اللغة العربية / قواعد اللغة / اللسانيات

\* تم إدخال بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-11-339-9

\* المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

\* الأستاذ الدكتور خليل أحمد عميرة

\* الطبعة الأولى ٢٠٠٣

\* جميع الحقوق محفوظة للنشر



تنفيذ وطباعة **إل ربي** بيروت - لبنان

تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ٠٠٩٦١١

خليوي: ٣٣٤٦٤٨ ٠٠٩٦١٣

## دار وائل للنشر والتوزيع

شارع الجمعية العلمية السورية - هاتف: ٥٣٣٥٨٣٧-٦-٠٠٩٦١٢

فاكس: ٥٣٣١١٦١-٦-٠٠٩٦١٢ - عمان - الأردن

ص.ب (١٧٤٦ - الجديدة)

[www.darwael.com](http://www.darwael.com)

E-Mail: [Wael@Darwael.Com](mailto:Wael@Darwael.Com)

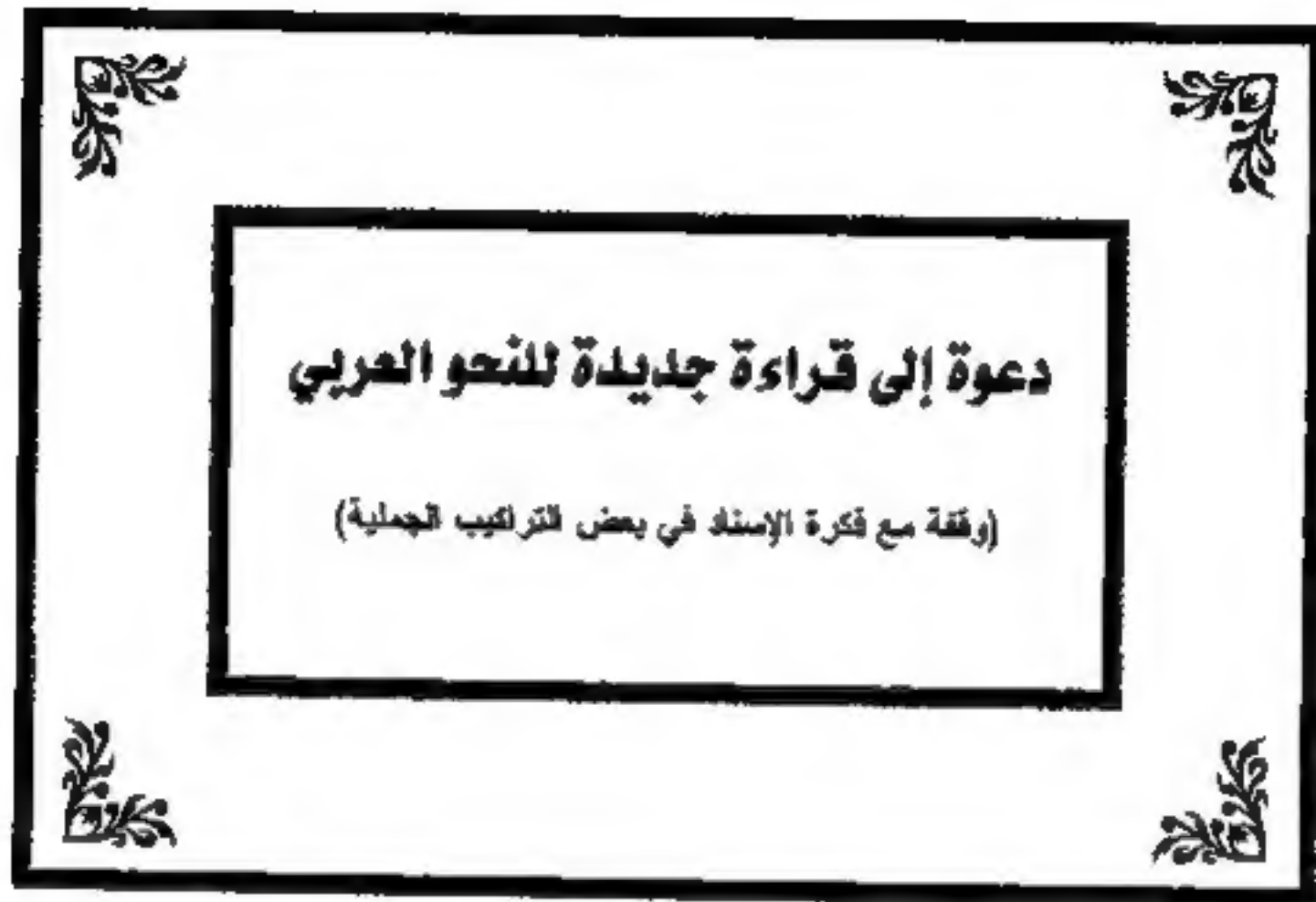
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة  
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by  
any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information  
storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

# المحتوى

الرقم	البحث	الصفحة
1.	الافتتاح .....	3
2.	مقدمة .....	7
3.	القبائل الست والتفصيل التحوي .....	15
4.	وقفه مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع (دراسة وصفية) .....	39
5.	دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي (وقفه مع الاسناد) .....	71
6.	رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر .....	103
7.	رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها (دراسة وصفية) .....	135
8.	المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الاعراب (في نماذج من سورة البقرة) .....	181
9.	اعراب المعنى ومعنى الاعراب في نماذج من القرآن الكريم .....	217
10.	النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي .....	247
11.	حلقة الوصل بين الأسس الحديثة والنحو العربي .....	267
12.	البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي .....	289
13.	اللغة بين الإنسان والفكر .....	311
14.	من نحو الجملة إلى الترابط النصي .....	337
15.	في تحليل لغة الشعر .....	369

الرقم	البحث	الصفحة
16.	وقفة مع صلاوات في هيكل الحب - الشلبي .....	439
17.	التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال .....	495
18.	الاعداد الثقافي لمعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها .....	535



"قد أخالفك الرأي ولكنني أوافقك حتى الموت على إبدائك رأيك"

فولتير





## دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي

(وقفه مع فكرة الإسناد في بعض التراكيب الجمالية)

نعل من أكثر الآيات الدالة على الإبداع للعجيب في هذا الكون المعقد، أن الإنسان فيه بُعد بؤرة للدوائر الكونية المعقدة، التي ما أن يتم كشف جانب منها حتى تظهر غيرها من الدوائر خلفها أكثر تعقيداً منها، وتتشابك هذه مع غيرها لتفضي إلى ميدان عجيبة في دوائره في تداخلها، يقف المتأمل حائراً أمام جزئية في الدائرة فضلاً عن أن ينظر إليها كلها بأطرافها المقترامية التي تغيب عنه أبعادها، فيقف قلناً فرحاً باكتشافه الجزئية التي أمامه، يتميها بل يتمي علمه بها، فيزداد فرحه حتى إنه ليتكاذب يرى أن اكتشافه هو الأول والأخير بل هو الأخير بلا أول.

فما أن يكتشف عالم جانباً من جوانب مرض في الجسم الإنساني أو يركب كيميائي عقاراً به يستطيع إزالة المرض أو التخفيف منه لو من آثاره حتى ترى لهذا وذلك أبعاداً تشغل الناس كل الناس إلى أن يظهر غيره من الاكتشافات فيطوي ملف الاكتشاف السابق معتمداً عليه مجدداً له، آخذاً منه بنصيب، ولطه من الفطرة أن يكون لكل (سابق) أنصاره يدافعون عنه فيدفعون اللاحق، بل قد يعادونه في سبيل إثبات صلاح ما ألفوه واستقر أمرهم عليه، ناسين أو متناسين أن اللاحق ما كان ليكون لولا أنه كان له سابق، يدرك نقاط القوة فيه فيزيد فيها، ويتبصر نقاط الضعف ليصلح الخلل فيها فيزداد قوة إلى قوته، وبذا يتحقق الإخلاص - في ما أرى - لخدمة الغاية والهدف، وهي الحقيقة العلمية وصلاح البحث العلمي وإصلاحه لخدمة الإنسان الذي كرمه الله جل جلاله، فجعله فوق خلقه كلهم، وحمكه أمانة العلم وأمانة السلوك، وأمانة طهارة القلب ونقاء السريرة . ولعل اللغة في المجتمع الإنساني وهي التي تعد أبرز وعاء لنقل الفكر الإنساني من جيل إلى جيل ومن عصر إلى آخر من أكثر الظواهر العجيبة التي يجري فيها البحث اللاحق معتمداً على السابق، فتكثر فيها الآراء وتزداد الحيرة ، وكلما اتسع



الأفق قلّ التعصب، وصحّ البحث وقتل العداوة فيه وزالت قوائد الغاية والهدف، خدمة  
الإسلام الذي كرمه الله.

من البدهي أن أنكر بإيجاز وأنا أمام قراءة لغوية في بعض أنماط التراكيب في  
النحو العربي - شيئاً عن الدائرة التاريخية في القرن الثاني من الهجرة، في ما يتعلق  
بالنحو من حيث تقعيده وتقنيته ومادة التقيد والتقنين، ولكني لا أرى أن من البدهي أن  
أقف طويلاً مع هذه النقطة وبخاصة أمام القراء المتخصصين الذين تُعدّ هذه عندهم من  
أول ما يعلمون. فأقول: لقد أقام الخليل بن أحمد - رحمه الله - النحو العربي على  
نقطتين هامتين، أولاهما وجود حركة إعرابية في اللغة العربية، وهذه تمثل نقطة رئيسة  
فيها شأنها شأن حروف العربية ذاتها، فلا سبيل للتخلي عنها، ولا سبيل لتغيير كيفية  
وضعها على المبني الصرفية في سلسلة النظم الجملي، حتى إن قوة الإحساس بذلك قد  
دفعت بعض نحاة العربية إلى هذا النحو بأنه "علم وضع الحركات على أواخر الكلمات في  
الجميل".

وثانيتهما تفسير وجود الحركة الإعرابية في كل موضع بكيفية معينة (ضمة أو  
فتحة أو كسرة... الخ)

ولست هذه من اللغة ذاتها، بل هي نظرة فلسفية ابتكرها عالم نه قوة فكر وعشق بصيرة  
،امتلك ناصية لغته وأخلص لها، بل كان يرجو أن يُقرب نفسه بها إلى ربه، يقول  
الزجاجي<sup>(1)</sup> "...وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل  
التي يُعلّل بها في النحو فقبل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن  
العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علته، وإن لم  
يُنقل ذلك عنها واحتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو  
الذي التمس، وإن تكن هناك علة له، فمكتلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة  
لبناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة باتيها بالخبر الصادق أو بالبراهين  
الواضحة والحجج اللاحقة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما

(1) الإيضاح في علل النحو - الزجاجي، 65-660.

فَعَلَّ هذا هكذا لَعَلَّ كَذَا وكَذَا وبسبب كَذَا وكَذَا ، سَتَحَتَّ له وخطرت بهالة محتملة لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيمُ البقي للدار فعل تلك اللعة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك اللعة، إلا أن تلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علةٌ لذلك، فإن سنح لغيري علةٌ لما علقته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمطول فليأت بها " يقول الزجاجي معلقاً على كلام الخليل " وهذا كلام مستقيم وإتصاف من الخليل رحمة الله عليه <sup>(1)</sup> وأقول: وهذا كلامٌ مستقيم ودرس عجيبُ القوة من رجل واسع العلم والحكمة، درس في تواضع العلماء، التواضع الصادر عن قوة الشخصية وقوة العلم.

اعتمد النحاة، وعلى رأسهم الخليل، تحديداً زمنيّاً حصروه بنهاية الربع الثالث (تقريباً) من القرن الثاني من الهجرة ، أي ببشار بن برد أو بإبراهيم بن هرمة، وتحديداً مكاتياً حصروه في القبائل التي وسموها بقبائل الاحتجاج وهي: قيس وتميم ولأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولا أرى أنني معني هنا بتحقيق هذه النقطة التي جاء بها أبو نصر الفارابي بكيفية فيها بعض الاختلاف عما جاء بها ابن جني أو لوردها السيوطي، ولكن نقول: لما كانت هذه النقطة من أهم النقاط التي يتوارثها الباحثون الخلف من السلف فإننا نرى أن نلفت الانتباه إليها وقد ألفدنا لها بحثاً خاصاً (انظر العدد - 23 من مجلة كلية الآداب - جامعة صنعاء) كما أنني لا أرى أيضاً أنني معني بالإطالة وتخصيل القول في أن هناك قائمة أخرى لأبي زيد الانصاري، وهو الذي يصفه سيبويه بالثقة، ينص فيها على أنه لا يقول إذا قال قالت العرب إلا إذا سمعه من هوازن، أو كما يقول: " إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية وإلا لم أقل قالت العرب". ولا أنا معنيٌ كذلك بالإطالة في مناقشة القائمة الثلاثة عن أبي عمرو بن العلاء في ما يأخذه السيوطي عن الأصمعي: أفصح الشعراء ألسناً وأعريهم أهلُ الصروات: هذيل، وثقف، ولزهنوءة وهم بنو الحارث بن كعب ابن الحارث. فالوقوف مع هذه القوائم وغيرها ومدا تأثير تلك في بناء القاعدة النحوية يستحق وقفة أطول جعلت لها بحثاً مستقلاً كما ذكرت.

(1) السابق ص 66.

وما تعرضت لهذا كله إلا منبهاً لعدد من النقاط التي قد يلتفت إليها غيري أكثر مما ألتفت لها إليها، ولكتني أود أن أشتغل بنفسى بالالتفات من ذلك كله إلى أن ما اعتمد مادة لتقعيد القواعد النحوية لم يكن يكفي لتقعيد قواعد اللغة العربية، بل كان يكفي لتقعيد ما حصر فيه وله زمناً ومكاناً، وإن كان لي أن أقترض من أفكار دي سوسير ما يمكن أن أوجهه هنا لتوضيح ما أريد، فإقتني أقول: إن للكلام، وهو النشاط الفردي، أو السلوك الكلامي لفرد أو مجموعة، بمثله للسلوك الكلامي لقبول لآية قائمة من القوائم السابقة يقع عليها الاختيار، واللغة: وهي المخزون الجمعي الذهني للأفراد المتكلمين بلغة معينة تمثلها لغات القبائل العربية كلها سواء أكتبت موضع استشهد أم لم تكن، لمضائق بذلك قواعد الكلام عن ظواهر اللغة، ولكنها حملت أو قل: حملت اسم "قواعد اللغة العربية"، فكثر بذلك الخروج عليها ولتكرر لذلك مصطلحات: الشاذ والنادر والقليل، والمطرّد في السماع الشاذ في القياس، والمطرّد في القياس الشاذ في السماع، واضطرب بعضهم في ترتيب ذلك وفي كيفية الخروج منه، فترأى لغات القبائل كلها حجة<sup>(1)</sup>، وأخرى لغات قبائل الفخمة الأولى أو الثانية أو الثالثة هي الحجة، وثالثة ثالثة لا نجد التخرج لا في هذه ولا في تلك فيكون التخرج في (التأويل) الذي وسمه النحاة بقولهم: وهو أضغاف الوجوه.

بعد التنبيه إلى ما في هذه النقاط كلها، وخروجاً منها من غير إطلالة، على الرغم مما فيها من عمق التأثير على بناء القاعدة النحوية، وإيجاد النقل الذي تنوء به أبواب النحو كلها، مما يجعل الباحث في حيص بيص، ويجعل الطالب في رأس التعلّم، ويترك المدرس في خيبة أمل في إمكان توصيل ملامته إلى من يجب عليه توصيلها إليهم.

قلت: ... وخروجاً من هذه النقاط بعد التنبيه إلى عمق تأثيرها في بناء قواعد النحو، وما يترتب على ذلك من حجة إلى إعمال الفكر وإعادة النظر على ضوء قانون: إنّ اللاحق يستصفي من السابق ويعتمد عليه، ففيه منه ما يستحق له عدم المعادة أو الرفض.

(1) الاقتراح - المخطوط ص 52.

نخرج من هذا إلى الوقوف مع نقطة أخرى مما يمكن أن يُعدّ من النقاط المنهجية الرئيسة في بناء النحو وقواعده، وهي بناء الجملة العربية قنّي هي الوحدة الرئيسة في التحليل اللغوي عند العلماء العرب وغير العرب، القدماء والمحدثين، مع ما بينهم من تباين في الاعتماد على نقطة يبدأون منها، أهي الفونيم أم المورفيم أم هي الجملة كلها، مما ترتب عليه نشأة مدارس تربوية أو لغوية تحليلية كالمدرسة التحليلية والمدرسة التركيبية، أو مدرسة المكونات الرئيسية، أو المدرسة الوظيفية، أو التوليديّة التحويلية أو غيرها.

فقد بنى تفسيرا إقامة الجملة العربية على عدد من العناصر يردّها النحاة عادة إلى الحركة الإعرابية وكيفية تخرجها، فيردون التلويل والتعطيل واستصحاب الحال وغيرها إلى النظرية المتكاملة عندهم، ومع ما قلناه وما يمكن أن يقال في "النظرية المتكاملة" الوحيدة لتفسير الحركة الإعرابية وهي نظرية العامل نقول: بُنيت الجملة على فكرة الإسناد بين الفعل والاسم أو بين الاسم والاسم. والاسم في ذلك كله هو الأساس، لأنه هو الأقوى، ذلك عند النحاة الذين قسموا التركيب إلى اسمي وفعل. والاسم في الفعل هو الأساس في الإسناد كما أنّه الأساس في التركيب الاسمي، وكذلك عند البلاغيين الذين قسموا التركيب إلى إسمائي وخبري.

يقول أبو علي<sup>(1)</sup>: "الكلام يتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف، فما جاز الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم، ومثل الاخبار عنه قولنا: عبد الله مقبل، قام بكر، فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر، ويقول سيبويه<sup>(2)</sup>: واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكناً ..... وإنما هي (الأفعال) من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا يد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل".

<sup>(1)</sup> الجرجاني المتكامل 68/1-69.

<sup>(2)</sup> سيبويه، الكتاب 12/1.

وعلى الرغم من اختلاف معيار الزجاجي - وهو فيلسوف النحو ومنطقية في ما أرى، - في الخفة والثقل السابقين عند سيبويه، إلا أنه يلتقي معه في النتيجة، يقول الزجاجي<sup>(1)</sup>: "بما خف الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر، والظرفين من الزمان والمكان وما أشبه ذلك".

سيطرت فكرة الإسناد على ذهن النحاة سيطرةً خفية خفية، فأخذت توجه تفكير العلماء في تصنيف الجملة في أسميتها أو فعليتها أو خبريتها أو إنشائيها، وكذلك في تصنيف الأبواب النحوية وتقسيمها إلى عدة وفصلات، فلعمدة ما به يتم الإسناد لا ما يتم به المعنى، والفضة ما زاد على تحقيق طرفي الإسناد، فكان بذلك الفعل والفعل في حقل ما به يتحقق الإسناد، وخرج بذلك أيضاً المفعول أو المفاعيل، مع أن المعنى لا يتم إلا به أو بها، هذا فضلاً عن تعارض هذا مع التنظير الذي يرتضيه النحاة في أن الإسناد يحقق قيام الجملة، والجملة عندهم تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فوقع التعارض بين التنظير والتطبيق، مما ترتب عليه خطأ تصنيف بعض الأبواب في النحو، أو قل ترتب عليه خلط عجيب في كتب النحو بين مستويين من مستويات البحث النحوي: التركيب syntax والدلالة semantics وكان لذلك مضاعفاته.

كنت اعتزم التوقف عند هذا الحد من الإشارة إلى أهمية فكرة الإسناد في الجملة العربية وإلى مدا تأثير التعارض فيها تنظيراً وتطبيقاً في بناء القاعدة النحوية وإثقال النحو بما لا يفيد المعنى ولا يحتاجه المنحصر المبدع، وإن نظرة متأنية أو سريعة إلى الأبواب النحوية التالية، على سبيل المثال وليس الاستغراء، وإلى الخلافات النحوية فيها بين البصريين والكوفيين تبين ما لونت أن ألمح إليه، والأبواب هي: باب نعم وبنس، وباب التعجب، وباب الإغراء، وباب التحذير، وباب الاستغاثة، وباب الندبة، والأبواب التي فيها اسم مرفوع بعد أداة من غير تكرر الاسم الآخر، كما في الاسم المرفوع بعد نو، وبعد لولا أو لوما، وبعد الظرف حيث، وبعد الأداة لَمَّا، مما أجبر النحاة

<sup>(1)</sup> الزجاجي، الإيضاح ص 100 - 101 .

على مخالقات كثيرة ينتقض فيها رأي رأياً والرفيان يحتلجان إلى ما ينقضهما، ويكفي أن ننظر في باب نعم وينس وانتقل اللغتين الرئيسين فيه إلى تطابق حد الاسم عليهما، وهو ما دل على مسمى كما يقول سيبويه<sup>(1)</sup> وكذا رفضهما للخضوع إلى حد الفعل وهو الدلالة على حدث وزمن، كما يقول سيبويه<sup>(2)</sup> أيضاً، وما يقال في هذا الباب يقال بوضوح أكبر في صيغتي باب التعجب، لما ما يقال في الاغراء والتحذير فمختلف، فقد اقتضى الأمر لتحقيق فكرة الإسناد و تفسير حالة اعرابية يحمل الاسم المذكور حركتها الإعرابية اقتضى تقدير فعل، ينكر ابن يعيش أن نكره في بعض الصيغ واجبة حذف العامل، أنه لو ذكر لخرجت الجملة من معناها إلى معنى آخر، أو من بابها إلى باب آخر. ولعل في النظرة إلى تقدير مسند إليه أو مسند وجوباً بعد لولا أو لو أو بعد الاسم بعدها، تبين ماذا تأثير هذه الفكرة (فكرة الإسناد) في بناء القاعدة النحوية<sup>(3)</sup>، فعلى الرغم من أن العلماء يعدون هذه الأدوات من أدوات الشرط، والشرط باباً خاصاً بالجملة الفعلية، ينصون فيه على أن الشرط لا يكون أصلاً في الجملة الاسمية، إلا أنهم يعربون الاسم بعد هذه الأدوات (وهي للشرط): مسند إليه لمسند محذوف وجوباً تقديره (موجود) أو ما يسد مسدّها، أو هي عند أهل الكوفة فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت)، وفي كل من الضعف والتأويل ما لا يخفى على كثيرين.

ولو سلمنا بدلالة هذه الأدوات على الشرط أو انتمائها إليه مع لولا، ولو، وهو موضع جدل وتأويل لا نقرهما، فلست أدري كيف يمكن أن تلحق التركيب مع الأداة (أما) بالشرط، وأرى أن من المفيد أن ألفت الانتباه إلى جانب من الحوار في توجيه النحاة هذا التركيب فيكون هنا موجزاً لما سيرد مفصلاً بعد قليل. فهي<sup>(4)</sup> نائبة عن أداة شرط وفعل الشرط معاً بعد حذفهما، وقيل: بل عن فعل الشرط فقط! ويقول أبو حيان قولاً نأخذه رداً

<sup>(1)</sup> سيبويه الكتاب 12/1

<sup>(2)</sup> السابق

<sup>(3)</sup> ومفصل القول في هذا بعد قليل.

<sup>(4)</sup> المبروطي الهمع 4/355

فهو أبغ مما يمكن أن تقول في هذا المقام، فتأمل. يقول<sup>(1)</sup>: ((ما ذكر في معناه هو من حيث صلاحية التقدير، ولا جواز أن يكون مرافقاً له من حيث المعنى، لأن مفعولية الحرف مبالغة لمفعولية الاسم والفعل، فتستحيل المرافقة، ولأن في يكن (وذلك في الصيغة التي يقترحها سيوييه مرافقة لأمّا، وهي (مهما يكن من شيء)، ضميراً يعود على 'مهما' وفي الجواب ضمير يعود على الشرط، وذلك منتفٍ في أمّا)).

ثم يقول أبو حيان أيضاً<sup>(2)</sup>: ((وقال بعض أصحابنا: لو كتبت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنت تقول: لَمّا علماً فعلتم، فهو عالمٌ ذكرته، بخلاف: إن قام زيد قام عمرو، فقيام (عمرو) متوقف على قيام زيد)).

وقال الهروي<sup>(3)</sup>: ((... وهي إخبار ولا يليها إلا الاسم، وتدخل على الابتداء، وهي متضمنة معنى الجزاء، ولابد لها من جواب بالفاء لأن فيها معنى الجزاء، ويرتفع ما بعدها بالابتداء إذا لم يقع عليه فعل كقولك: لَمّا زيد فمنطلق، زيد ابتداءً ومنطلق خبره، فأدخلت الفاء لجواب لَمّا، لأن فيها معنى الجزاء كأنك قلت: زيد مهما يكن من أمره فمنطلق). ونقول: إنما الأمر على غير ذلك، فقد أدخل عليها معنى الجزاء، أو ألحمت عليه لتضمنه لأن في جملتها، الفاء، ولا مسوغ لوجودها، فوجب أن نضمها معنى الجزاء، قبلت ذلك أم رفضته، يعبر عن ذلك ابن هشام<sup>(4)</sup> في حوار طريف جميل، يقول: ((... ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولَمّا لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء)). وهنا نقول: فكيف يكون معنى النصّ الأتبي إذا كان توجيه التراكيب فيه بإحكامها على الحكم: ((تضمن معنى...)).

<sup>(1)</sup> السابق

<sup>(2)</sup> السابق

<sup>(3)</sup> الهروي، الأثرية ص 153

<sup>(4)</sup> ابن هشام، معنى اللباب 80



وسنقدم هنا عرضاً مفصلاً للتركيب الجملي مع هذه الأنواع (لوا، لولا، أما) وتعدد آراء العلماء فيها مع اختلافاتهم في وجهات نظرهم، فنرى أن هذه الآراء تمثل قاعدة يمكن أن يبني عليها للبحث لبيان أن للجري وراء الحركة الإعرابية من غير اهتمام كبير بالمعنى، يؤدي إلى غلبة بالجسد من غير الروح؛ ولأنها يمكن أن تضرب مثلاً لما نرمي إليه من احتكام النحو إلى المعنى أكثر من احتكامه إلى المعنى.

### (أما)

حرف شرط وتفصيل وتوكيد، هذا ما ذهب إليه النحاة في مصنفاتهم النحوية. يقول ابن السراج<sup>(1)</sup>: لأنها إما تدخل في الكلام لتتبع شيئاً بشيء، وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله)). وقد استدل النحاة على شرطية (أما) لزوم الفاء الرابطة. يقول ابن هشام<sup>(2)</sup>: وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد. أما إنها شرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها، نحو: فأما الذين آمنوا فليعلمون أنه الحق من ربهم، وأما الذين كفروا فيقولون<sup>(3)</sup> "أفأتصاحب الكتاب"<sup>(4)</sup> فقد عدها من حروف الابتداء، وإنها تصرف الكلام إلى الابتداء حيث قال: ((إن قلت: لقيت زيدا، وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيدا وإذا عبد الله بضربه عمرو، فالرفع إلا في قول من قال، زيدا رأيت، وزيدا مررت به لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء بصرفان الكلام إلى الابتداء إلى أن يدخل عليها ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على قول كما يحمل بثم والفاء، ألا ترى أنهم قرأوا ((وأما ثمود فهديناهم))<sup>(5)</sup> وقبله نصب، وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلا أن يوقع بعدها فعل نحو أما زيدا فضربت)).

لأصغر، في النحو - لابن السراج: 67/1 - (تحقيق نزع عبد الحبيب الفلي، 1972. فنيج الأشراف).

(2) معى السيب عن كتب الأعلي/لابن هشام الأصمري 56/1 - (تحقيق محمد محي الدين عبدالحسيد - المكتبة المصرية - صيدا)

(3) سورة البقرة - الآية 26

(4) الكتاب - صيبويه - 95/1 (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون) دار الكتاب العلمية - بيروت .

(5) سورة صافات الآية 17.

ونذكر الرّمزي وابن الشجري والعكبري أنها قد تفيد معنى التفصيل لما أجمل قبل إضافته إلى معنى الشرط نحو قولك: جاعني اخوتك فلما زيد فأكرمته وأما عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه، ونحو قوله تعالى: (فلما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث) وبين ابن هشام أن التفصيل هو الغالب فيها ونكر أن التفصيل قد يترك استغناءً بذكر أحد القسمين، نحو قوله تعالى: (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليك نوراً مبيناً فلما اللذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم الله في رحمته منه وفضل)؛ فأغنى هذا عن قوله: (ولما اللذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا). ونكر الزمخشري أنها تعطي الكلام فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه يصدد للذهاب قلت: أما زيد فذاهب.

وقد أوجب النحاة وجود هذه الفاء بعد أما؛ ولذلك حكموا على ما ورد في الشعر بدون هذه الفاء بأنه ضرورة من ضرورات الشعر، وعلى ما ورد في القرآن بأنه مؤول على تقدير قول محذوف<sup>(1)</sup> كما في قوله تعالى: ((فلما الذين سمعوا وجوههم أكرمهم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب))<sup>(2)</sup>.

حيث يرى جمهور النحاة أن التقدير هو: ((فيقتل لهم أكرمهم بعد إيمانكم)) لحذف القول استغناءً عنه بالقول فيتمعه الفاء. ويرى بعضهم أن الفاء في جواب (لما) لا تحذف مطلقاً في غير ضرورة الشعر، ولذلك يرون أن جواب (لما) في الآية هو قوله تعالى: ((فذوقوا العذاب)) وأن ما بينهما اعتراض.

وبعد، فإن نظرة فاحصة لإفادة (لما) معنى الشرط تدعونا إلى التأمل قليلاً في هذا المعنى الذي أفادته. فلو عدنا لمعنى الشرط كما عرفه صاحب اللسان<sup>(3)</sup> لوجدنا أن الشرط عنده يعني العلاقة والامارة، ومنه اشتراط السماع أي علامتها، والشرط ما يوضع ليلتزم. وعند النحاة: تعليق حصول أمر بآخر بواسطة إحدى أقوال الشرط. أما للتركيب

<sup>(1)</sup> الكعبة في النحو - لابن الحلي ج 398/2 (شرح الرضي - دار الكتب العلمية بيروت).

<sup>(2)</sup> سورة آل عمران - الآية 106.

<sup>(3)</sup> لسان العرب - لابن منظور، مادة شرط.

الشرطي كما اتفق عليه للنحاة، فهو وحدة نحوية دالة، فيها طرفان، الأول منهما يسمى فعل الشرط، كونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه<sup>(1)</sup>. والطرف الثاني الجزاء، وسمي الجزاء بالجواب مجازاً، ووجهه أنه شبه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل آخر، فأشبهه للفعل المترتب على فعل آخر ثولياً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب كونه لازماً عن القول الأول فصار كالجواب لازماً عن القول الأول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل. أما وظيفة أداة الشرط فهي الربط بين الطرف الأول والثاني في التركيب الشرطي حيث تعلق الثاني بتطبيق السبب بالمسبب أو المعلول بالعلة. ولو حاولنا تطبيق هذه المقاييس التي تشتمل على (أما) فأننا لا نجد ذلك ممكناً. أما وجود الغاء فليست دليلاً كلفياً لإثبات أن (أما) أداة شرط رابطة بين سبب ومسبب.

### (لو)

لو: حرف باتفاق النحاة، يدل على تطبيق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها،، وهي بذلك تعبر عن تعطل النتيجة لتعطل العلة. أي أنها تعبر عن توقف الجواب على الشرط، تعبر عن امتناع وجود الشرط والمضروب، لذلك سميت حرف امتناع لامتناع، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعها، إذ لو حصل شرطها لكان جوابها حاصلًا كذلك، ونم تكن (لو) في هذه الحالة للتطبيق بل للإيجاب فتخرج عن معناها، لأن الثابت الحاصل لا يطق، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط غير أن الأكثر أن يكون ممتنعاً، وخاصته كما يقول الأشمونى<sup>(2)</sup> "ألها تقتضي امتناع شرطها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم

(1) شرح المعصل - لابن يوش/47/7- علم الكتب/ بيروت.

(2) معنى اليبب / لابن هشام/ ج 1 / 255 وما بعدها

امتناعه نحو قوله تعالى: (ولو شئنا رفعنا بها)<sup>(1)</sup> وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً<sup>(2)</sup>.

وأياً ما كان الأمر فالترقيق حاصل بين الشرط والجواب ، وكلاهما ماضٍ. وهذه هي الصورة الأولى لهذه الأداة : (لو + فعل ماضٍ + فاعله + فعل ماضٍ + فاعله). والثانية أن يليها مضارع، ولأن الصورة الأولى أغلب وأكثر وروداً لم يجزم بـ (لو) يقول الأشعموني: "ولغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إن الشرطية" وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجلزه جماعة في الشعر، منهم ابن السجري كقوله:

نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت      إحدى نساء بني ذهل بن شيبان<sup>(3)</sup>.

ومن خصائص الجملة بـ (لو) دخول اللام على جوابها، وعندئذ يعض النحاة مجرد رابط بين الشرط والجواب بآتي مؤكداً تعلقهما، ويعدّها آخرون لام قسم محذوف، فإذا قلت: (لو جئتني لأكرمك). فتقديره (وإنه لو جئتني لأكرمك)<sup>(4)</sup>.

ولا تدخل هذه اللام في الجواب إلا على الماضي دون المستقبل<sup>(5)</sup>. أمّا استعمال (لو) في العربية فيرد على وجوه بينها فوارق دقيقة، ذكر ابن هشام في مغليه خمسة معان هي:

1- ورودها شرطية تعقد السببية بالمسببية فتفيد الشرط بالزمن الماضي وتفيد الامتناع، ويرى ابن هشام أنها لا تفيد الشرط إلا إذا كانت في صدر الجملة المتلزمة واقتضت جواباً (لو جاعني لأكرمته)<sup>(6)</sup>.

(1) سورة الاعراف - الآية 176

(2) الأشعموني / شرح الأشعموني على لغة ابن مالك ج 4/36/ ذو الحياء الكتب العربية / القاهرة

(3) الأشعموني ج 4/42-43 .

(4) شرح المصنف ، ابن ريش ج 9/22-23

(5) السابق .

(6) معنى السبب / 1/255

ويقول ابن مالك هي حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه<sup>(1)</sup>  
وتسمى امتناعية شرطية، وتدل على أمرين في قوله تعالى: (ولو شئنا لرفعناه بها)<sup>(2)</sup>.

(1) أن مشيئة الله لرفعها منتفية، ورفعه منتف؛ إذ لا سبب لرفعها إلا المشيئة.

(2) استلزام مشيئة الرفع للرفع؛ إذ المشيئة مسبب، والرفع مسبب وهذا بخلاف: لو لم يخف الله يعصه، إذ لا يلزم من قتناء (لم يخف) قتناء (لم يعص) حتى يكون خلف وعصى، لأن قتناء العصيان له سببان الطلب والإجلال وهو أعلى، والمراد أن صهرها لو قتر خلوه من الخوف لم يعص للإجلال؛ كيف والخوف حاصل. ومن فسروها بالامتناع اختلفوا، فقل أكثرهم إن الجزاء لمتنع امتنع الشرط، فامتنع الثاني وهو الرفع لامتناع الأول وهو المشيئة.<sup>(3)</sup>

وقال ابن الحاجب امتنع الأول لامتناع الثاني، قالوا: لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء، لجهوز إقامة شرط آخر مقامه، وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقاً<sup>(4)</sup>.

ثانياً- ترد لو شرطية فنفيد الشرط في الزمن المستقبل إلا أنها لا تجزم نحو قوله تعالى: ((وليخش الذي لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم)).<sup>(5)</sup>

ثالثاً: أن تكون حرفاً مصدرية بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها كذلك بعد و<sup>6</sup> بوزن: (وإذا لوتدهن فيدهنون).<sup>(6)</sup> على أن هذا المعنى لم يثبت له دلالة.

<sup>(1)</sup> البرهان في علوم القرآن ج4/389 تعليق مصطفى عبد القادر عطار - دار الفكر

<sup>(2)</sup> سورة الاحزاب - الآية 76

<sup>(3)</sup> البرهان في علوم القرآن - الزركشي ج4/390.

<sup>(4)</sup> السابق.

<sup>(5)</sup> سورة النساء - الآية 9

<sup>(6)</sup> سورة النجم - الآية 9 .

رابعاً: أن تكون للتمني ((لو تَكُونِي فَتَحْتَنِي)) واختلاف النحاة فيها ، فذهب بعضهم إلى أنها قسم برأسه لا تحتاج إلى جواب، وقال بعضهم هي لو الشرطية أَشْرَبَتْ معنى التمني<sup>(1)</sup> .

خامساً: أن تكون للعرض نحو: ((لو تَنَزَّلَ عَلَيْنَا فَتَصِيبُ خَيْرًا)).

ويذهب النحاة إلى اشتراط اقترانها بالفعل مباشرة، فإذا عاكس الاستعمال تقتضيهم أرضخوه إلى القاعدة بالتأويل والإضمار كما في الآية: ((قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ))<sup>(2)</sup> شأنهم في ذلك شأن تعلمهم مع إن كَلِمًا لَلْحَقِّتَ بِاسْمٍ: ((إِنْ لَمَرَوْا هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ))<sup>(3)</sup>.

أما جواب (لو) فيذكر النحاة أنه إما أن يكون مضارعاً منفياً بلم أو ماضياً مثبتاً أو منفياً بما، ((وَالْغَالِبُ عَلَى الْمَثْبُوتِ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَالْغَالِبُ عَلَى الْمُنْفِيِّ تَجَرُّدُهُ مِنْهَا، وَقَدْ وَرَدَ جَوَابُ (لَوْ) الْمَاضِي مَقْرُونًا بِقَدْ، وَهُوَ غَرِيبٌ)) ونظيره في الشذوذ الاقتران جواب (لولا بها)) وحيث ورد جواب لو جملة اسمية فقرأ بعضهم وتأوله الآخرون جواباً لقسم مقدر كما في ((وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ))<sup>(4)</sup> .

وقد قدر بعض النحاة الجواب فيه جملة فعلية، ومنهم من يرى في مثل هذه الآية أن لا جواب لها في اللفظ، ولكنه في المعنى، ويقدر بـ(لا شيءوا) ويجعل قوله (لَمَثُوبَةٌ) دالاً عليه، وعلى هذا الأخفش<sup>(5)</sup> .

وينسب ابن هشام إلى الزمخشري القول بجواز وقوع جواب (لو) جملة إسنية، مقرونة باللام أو بالفاء، كالذي في قوله تعالى مَالِكٌ لَّنُكَرٌ، وكقول الشاعر:

<sup>(1)</sup> معنى التمني-ابن هشام 259/1.

<sup>(2)</sup> شرح القمصل / لابن رجب 9/9.

<sup>(3)</sup> النساء-الآية 176.

<sup>(4)</sup> سورة البقرة 103.

<sup>(5)</sup> معاني القرآن - الأخفش ج 1/142.

قالت سلامة: لم يكن لك عادةً أن تترك الأعداء حتى تُعذرا

لو كان قتل بسلام فراحة لكن قررتُ مخالفةً أن أوسرا

ويرى ابن هشام أن الأولى في مثل ذلك أن تتقدّر الجواب محتوفاً، أو أن، يقدر (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة للتمنى.<sup>(1)</sup>

ولأن البنية الأساسية لـ (لو) أن يليها فعل، فقد قصر النحاة الاسم المرفوع الواقع بعدها على أنه فاعل لفعل محتوف يقسره المتكلم بعده، وإن كان الكوفيون يرون أنه فاعل مقدم على فعله.

وأما إذا وقع بعدها المركب الاسمي (المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها) فإنهم يختلفون، فيرى بعضهم أن الاسم المرفوع بعدها يكون فاعلاً لفعل محذوف، ويرى آخرون أن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها الواقع بعدها - وهو كثير - مبتدأ غير محتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والممعد إليه، وقيل الخبر محذوف ويقدر مقدماً بـ (ثابت)، وقيل يقدر مؤخراً، ولما سبويه والبصريون فإنهم يقولون بتقدير المصدر المؤول مبتدأ، ويرون أن هناك صورة أساسية أخرى يمكن أن ينتمي إليها هذا التركيب الظاهري، ولكن كان مقتضى هذا أن يكون الاسم المرفوع بعد لو يقسر كذلك على أنه مبتدأ، ففي مثل ((لو غيرك قالها يا أبا عبيدة)) وفي قوله تعالى: ((قل لو ألتئمتمكون خزائن رحمة ربي))<sup>(2)</sup>.

كان مقتضى قول البصريين أن يكون ((غيرك)) و ((أنتم)) مبتدأ وما بعده خبره، ولذلك قالوا في قول عدي بن زيد:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

<sup>(1)</sup> معنى اليبس لأبى هشام ج 2/1

<sup>(2)</sup> سورة الامراء - الآية 100.



قالوا أقوالاً مختلفة مؤداها أن الجملة الاسمية لا تلي (لو) وعلى فرض وقوعها بعدها يكون ذلك شذوذاً ، لأن ((لو مثل (إن) الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمّر بفسره فعل ظاهر بعد الاسم))<sup>(1)</sup> ولما يلاءم المصدر المؤول فقد اختلفوا فيه على النحو السابق مع أن ذلك كثير جداً على حد قولهم ، وكثرته على هذا النحو تجعله أصلاً أو بنية أساسية، ومن ذلك قوله تعالى: ((وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَتَلَقَّوْا لِمُتُوبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ))<sup>(2)</sup>

وعلى ذلك فلا حاجة للتفريق بين استصاليين يتبعان إلى نموذج واحد. ويمكننا بناء على ذلك القول بأن الاسم المرفوع سواء أكان مصدراً مؤولاً أم غيره يجوز في تفسير كل منهما ما يجوز في الآخر.

ويبدو واضحاً أن إلقاء (لو) الجملة الاسمية - وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون في اعتبارهم المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها كذلك أمر يحتاج إلى تدبر. ولأن هناك أداتين أخريين يرى النحاة أن أصلهما ((لو)) زينت عليهما (لا) أو (ما) فصارتا (لولا) و(لوما)، لا يليهما إلا الجملة الاسمية، على خلاف كل أدوات الشرط، وإن كان يلزم حذف الخبر من جملة شرطها إذا كان كونا علماً، وجوابهما مثل جواب (لو) تماماً، مثل قوله تعالى: (لَوْ أَنَّمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ)<sup>(3)</sup> وذلك إذا كانت هاتان الأداتان دالتين على امتناع شيء لوجود غيره، أي إذا ربطنا امتناع شيء بوجود غيره ربطاً لازماً بينهما. أمّا إذا كانتا للتحضيض فلهما استعمال آخر.

(1) شرح التماموني - 39/4

(2) سورة البقرة - 103.

(3) سورة مائدة - 31.

## (لولا)

تُعد (لولا) عند لقنحة من أوقات الشرط، وتخرج بحسب السياق إلى دلالات

مها

أولا الامتناع، ذلك أنها في بنيتها متولدة عن نفي (لو) التي هي - كما سبق - حرف امتناع لامتناع، فتكون لولا إذن حرف امتناع لوجود أي امتناع للطرف الثاني من القضية، وهو الجواب، لوجود للطرف الأول منها وهو الشرط. ويتميز استعمال (لولا) في هذا السياق بدخولها على الاسم، فيكون التركيب الشرطي من نوع ((اسمية - فعلية)).

يقول الملقى ((الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب؛ نحو: لولا زيد لأحسنت إليك، فالأحسن امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيّتين، فحرف وجوب لامتناع، نحو: لولا ظمّ زيد لأحسنت إليك<sup>(1)</sup>).

ثانياً: - العرض والتحضيض وتختص عندئذ بالمضارع لو ما في تأويله نحو قوله تعالى: ((لولا تستغفرون الله)<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: - التوبيخ والتدعيم، نحو: ((لولا جاوزوا عليه بأربعة شهداء))<sup>(3)</sup>.

رابعاً: - أن تكون (لنفي)<sup>(4)</sup>، نحو: ((فلولا كانت قرية آمنت))<sup>(5)</sup> . أي لما آمنت قرية، أي أهلها عند مجيء العذاب ، ففعلها إيمانها، والجسور لم يثبتوا ذلك، وقالوا المراد في

<sup>(1)</sup> وصف الملقى في شرح حروف المعاني - الملقى 293 ، تحقيق احمد الخراط

<sup>(2)</sup> الفيل - 46

<sup>(3)</sup> الدور - 13

<sup>(4)</sup> الأرمية ، للهروي من 116 ، ومعجم الاقوال النحوية و اعرابها - السيوطي من 173

<sup>(5)</sup> يونس - 98

الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أبي: (قها) والاستثناء حينئذ منقطع.<sup>(1)</sup>

خامساً: ذكر الهروي أن (لولا) قد تفيد الاستفهام<sup>(2)</sup> نحو قوله تعالى: (( لولا أخرتني ))<sup>(3)</sup> وقوله: (لولا أنزل عليه ملك) <sup>(4)</sup>.

خبر المبتدأ بعد (لولا)

قالوا: (لولا) ، حرف امتناع لوجود، ولذا تسمى (لولا) الامتناعية، تقول: لولا عبد الله لأكرمته، امتنع وقوع الإكرام لوجود عبد الله، وهي بهذا المعنى من أنوات الشرط غير الجازمة ، ولا تكون جملتها إلا اسمية، ولا يكون جوابها إلا فعلياً .

فلما كانت جملتها اسمية ، فهي من مبتدأ وخبر ، المبتدأ الاسم المذكور بعدها، والخبر وقع فيه خلاف ، فقد ذهب البصريون إلى أنه محذوف وجوباً تقديره ( موجود )، وما ورد منه مذكوراً فهو لحن كالذي في بيت المعري (( فلولا ألفم بمسكه لسالا )) .

ولقد بعضهم كالرمامي وابن الشجري والشلوبين ، وتبعهم في ذلك ابن مالك ، بما إذا كان الخبر كونا مطلقاً ، فلو أريد كون بعينه فلا دليل عليه ، ولو حذف لم يجر حذفه نحو : لولا زيد سالمنا ما سلم<sup>(5)</sup> ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (( لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأستلبت على قواعد إبراهيم )) . وإن كان عليه دليل جال الحذف والاثبات، تقول : لولا أصحاب علي ساعدوه ما نجا ، وجعلوا من هذا النوع بيت المعري السابق، واختار هذا الرأي صاحب الهمع<sup>(6)</sup> .

(1) مجمع الانوات التحوية واهرابها - السويطي ، 173

(2) المرجع السابق

(3) السافقون 10

(4) الاعمال 9

(5) معنى اللبيب ، ابن هشام ج 1/273

(6) صبح الهمع ، السويطي 41/1

وذهب قوم إلى أن الخبر بعد (لولا) غير محذوف ، وأنه للجواب ، ومن هؤلاء ابن الطراوة<sup>(1)</sup> وردّه ابن هشام لعدم وجود الربط . وذهب الكوفيون عدا الكسائي والفراء إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها لتبليغها مناب الفعل ، والتقدير : لولا يمنع زيد أو لم يوجد أو لم يحضر<sup>(2)</sup> .

وذهب الفراء: إلى أن (لولا) علامة ، وهي لرافعة للاسم بعدها ، لاختصاصها بالاسماء ، كسائر العوامل المختصة<sup>(3)</sup> .

وذهب الكسائي : إلى أن الاسم بعد (لولا) ليس مبتدأ ، ولا مرفوعاً بها، بل هو فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) أو نحوه واستدل بظهوره في قوله : (( فقلت بلى لولا ينزعني شغلي)). ولم يستبعده الرضي<sup>(4)</sup>

أما أن الخبر بعد لولا، غير مضرر وأنه للجواب فباطل ، لأن الخبر يجب أن يطابق المبتدأ إن كان مفرداً، وأن يعود منه عائدٌ عليه إن كان جملة، وهنا لا عائد يربط الجواب بالمبتدأ بعد لولا ، وبهذا يبطل قول من قال به.

وأما أن الاسم مرفوع بها فباطل أيضاً من حيث إن (لولا) غير مختصة بالاسماء، كما زعم الفراء ، فهي تدخل على الأفعال في نحو: (( لولا أخرتني إلى أجل قريب ))<sup>(5)</sup>. هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فبها لو كانت علامة لكان الجرّ أولى بها من الرفع ، إذا كانت مختصة.

وأما أن ما بعدها فاعل مرفوع بها لتبليغها مناب الفعل ، أو أنه مرفوع بفعل مقدر بعدها فباطل كذلك ، لأن ما ادعوه من أنها (لو) الشرطية +(لا) النافية فغير وارد؛ لأنها لو كانت (لو) الشرطية الداخلة على الفعل كما في (لو ذلت سوار لطمتني...) (

(1) معنى اليبس ، ابن هشام 274/1

(2) شرح المعنى ، ابن يعيش 97/1 ، ومعنى اليبس 274/1

(3) الكافية في النحو ، ابن الحاجب 104/1

(4) المرجع السابق

(5) المرجع السابق

لاحتاجت الى مفسر ، وفي مثل : لولا زيد لهلك ، لا مفسر ولا يجوز أن يقال: إن الفعل المذكور في الجواب هو المفسر، لأن شرط المفسر أن يكون من لفظ ما يُفسر، وهذا لا يمكن تحقيقه في ( لولا زيد لهلك ) لأنه ينقض المعنى، قلوا قلت لولا هلك زيد، دل على أنه قد هلك ، في حين إن المعنى في (لولا زيد لهلك) ، امتناع هلاك المتكلم بسبب وجود زيد ، لا هلاك زيد، وعليه فإن (لولا) كلمة واحدة وليست كلمتين<sup>(1)</sup> .

ولا حجة للكسائي في قول الشاعر:

فقلت بلى لولا ينزل عني شغلي

لاحتمال أن تكون (لولا ) من قبيل التحضيضية التي تدخل على الأفعال وتختص بها .

بلى أن يكون ما بعد (لولا ) مبتدأ مرفوعاً، وخبره محذوف، والجملة الفعلية المذكورة هي جواب لولا فالتركيب جملتان:

اسمية: زيد موجود، وفعلية : هلك عمرو

دخلت عليها (لولا) وربطت الثانية بالأولى، فصارنا كالجملة الواحدة واستغنى عن خبر زيد لكثرة الاستعمال<sup>(2)</sup> حتى رفض ظهوره ولا يجوز استعماله عند ابن يعيش<sup>(3)</sup>.

وليس حذف الخبر على إطلاقه كما ذهب إليه البصريون، بل إنه كما قرره الرماني وابن الشجري والشلوبين<sup>(4)</sup> يجب إذا كان الخبر كونا عاماً ، أو لا يتعلق بفكر غرض كقولك: لولا زيد لهلك عمرو، وإذا كان كونا خاصاً لا دليل عليه لو حذف لوجب ذكره، لأن الغرض يتعلق بذكره كما لو قلت: لولا زيد يعذب لما زرت، ومنه قولهم: لولا زيد سالمنا ما سلم.

(1) المتكسب - المبرد 76/3

(2) الكتاب مبروه ج1/129.

(3) شرح الفصل/ابن يعيش 95/1.

(4) المسمى ج1/274/الجمع 42/1.

وقوله عليه السلام: (( لولا قومك حديثو عهد... ))، ولا عبره بأن الحديث ربما يكون مروياً بالمعنى لأنه قد روي (( لولا حديثان... ))<sup>(1)</sup> ثم إن سيبويه والمبرد لم ينصا صراحة على وجوب الحذف في خبر لولا كعادتهما في التعبير عن مثل ذلك (باللزام أصحاره) بل إنه عندما يحذف خبره يسد الجواب مسدده...<sup>(2)</sup>

نكرت قبل قليل بقلتي كنت أعزّم التوقف عند هذا الحد من الإشارة إلى فكرة الإسناد ومدا تأثيرها في بناء القاعدة التحوية، ولكن الرغبة في توضيح هذا التأثير دفعتني إلى نكر بعض الأيوب التي لا إسناد فيها في حقيقة الأمر ، بل إن الحاقها بما يقتضيه الإسناد - بالفعلية بخاصة وبالأسمية من حيث البحث عن مسند - يحتاج إلى إعادة نظر، لما يترتب عليه من خلل في تحليل النصوص، ونحن نعلم أن وحدة التحليل اللغوي هي الجملة ، فإن وقع الخلل فيها، انتقل هذا إلى نتائج التحليل النصي.

ونلجّ على الرغبة لطرح نقطة أخيرة في فكرة الإسناد فلتشير إلى أن فكرة الإسناد ذاتها من الأفكار التي جرى فيها تغيرٌ صامت بين اللغويين والنحاة والبلاغيين ، فعسى أن أدفع بهذا تهمة يمكن أن توجه إلى ما قلت، فأقول: إن الدعوة لإعادة النظر في مناهج البحث اللغوي عند العرب قد كانت موضع تنفيذ علماء العرب القدماء من غير إشارة صراح مفتعل عليه ⓧ في كثير من الأحيان.

فلنظر معي لتري الانتقال في الفكرة بين ما كانت عليه في قول سيبويه، وما نحن عليه الآن ، يقول سيبويه<sup>(3)</sup>: (( ... فلما المبنى على الأسماء المبهمة فقوله : هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين... فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه ))- ويقول في موضع آخر<sup>(4)</sup> (( ... فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لبني عليه كلاماً، والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى

<sup>(1)</sup> الجمع 42/1.

<sup>(2)</sup> الكتاب 129/1 - المقتضب 76/3.

<sup>(3)</sup> سيبويه، الكتاب 78/2.

<sup>(4)</sup> السابق 126/2.

ما بعده عليه، فهو مستند ومستند إليه)) وقد كرر هذا في غير موضع من كتابه<sup>(1)</sup>، وهذا مختلف عما هو مستقر في الأدهان، يعبر عنه السكاكي<sup>(2)</sup> في حديثه عن الجملة: (( زيد منطلق من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو: منطلق، بترك المسند إليه، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مقامها، وكذا إذا لُفَّظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عُرِّفَ أو تكرر، أو قُبِدَ أو أُطلق، أو قُدِّم أو أُخر)).

ولو كنت أسمح لنفسي بمزيد الاستدذان لطلبت من القارئ مزيداً من المساحة للحديث عن عدد من العناصر التي أسهمت في تعقيد البحث اللغوي بتعقيد دراسة بناء الجملة، وتناقشت عندئذ العامل والتعليل والتأويل واستصحاب الحال، والعماد والفضلة، والاختلاط غير العادي في البحث النحوي بين النظرة التركيبية للجملة والنظرة الدلالية لها، أو الوقوف عند المستوى التركيبي وحجب البحث في المستوى الدلالي، أو انعكاس المفهوم النظري أو التخميني لقاتون (( الإعراب فرع للمعنى)) انقلاباً تاماً بتأثير من تضيق على الثقافة العربية ردة فعل لمفاهيم فكرية فتبعجت كرش النحو تورماً لاسمته، شأنه في ذلك شأن كثير من فروع المعرفة في الثقافة العربية. فلن نستأن لتوضيح أي مما سلف. وسأنتقل للحديث عن تصور سريع للغة مع قواعدها في غير إطار علاقة الإسناد سائلة الذكر والمنافسة.

تمثل أبواب النحو الهيكل المعنوي الذهني المجرد في عقل الإنسان، وهذا يجعلنا نقرب كثيراً مما يذهب إليه تشومسكي، العالم الأمريكي في فكرته عن الكفاية<sup>(3)</sup> competence، وسنفرق عن طريقه في منهج التأويل، ويجعلنا أيضاً نرفض ما يذهب إليه روجر فاولر<sup>(4)</sup> في رفض هذا المفهوم عند تشومسكي آخذاً بالمفهوم الحسي للقواعد النحوية، فتبقى القواعد النحوية (في مقري) أو الأبواب النحوية هنا صامتة في مرحلة

<sup>(1)</sup> السابق 23/1، 81-80/1، 127/2

<sup>(2)</sup> السكاكي، مفتاح العلوم ص 161-162.

<sup>(3)</sup> أنظر N. Chomsky, Aspect of the theory of syntax, P.

<sup>(4)</sup> Roger Fowler, An Introduction to transformational syntax, London 1981, chapter 1, p



من مراحل التفكير الفردي لدى المبدع أو المتكلم، وذلك قبل أن يخرجها مجسدة في  
ممثلات صرفية (مورفيمات وفونيمات)، فيتم اتحاد بين فونيم الحركة (دعنا نسميها هنا  
كما هو في العربية ، الحركة الإعرابية)، وهذه طاقة معرفية تقدمها اللغة لكل مبدع بها  
يكون على درجة من العلم يلمس نحو اللغة وقواعدها، وقد تكون كائنة في الذهن من  
غير أن يدرك هذا المبدع علمه بها، فيكون التفاضل بين المبدعين: أولاً: بما يضعونه من  
ممثلات صرفية في هذه الأبواب ، وربطها بالمستوى المعجمي، وهذا يحدد إطارها  
الدلالي الأول في الذهن، ثم بمقدار الانزياح الدلالي الأنفي لتلك الممثلة الصرفية، وهذا  
يحدد مقدار الوضوح أو الغموض في لفهم الكلّي للمعنى الدلالي في وحدة التحليل  
اللفوي وهي الجملة، ثم بالقدرة على الربط بين كل كلمة في الجملة ببورتها، - وبؤرة  
الجملة الاسمية المبتدأ، وبؤرة الجملة الفعلية الفعل-، مع ملاحظة فكرة التلازم اللفوي  
بين بعض المتلازمات اللفوية التي تكف فيها الكلمات المتعددة تركيباً في موقع الكلمة  
الواحدة دلالة، ثم الربط بين الجمل المتعددة في النص بالجملة البؤرة فيه، فيحدد بذلك  
النسيج النصي في دوائر دلالية حول بؤرة ، فإذا رفضت بعض الجمل الارتباط بالجملة  
البؤرة فإن على المتلقي أو محلل النص أن يبحث إما عن تعراف دلالي، أو عن خروج  
إلى جملة بؤرة جديدة، وعليه أن يجتهد في الربط بينها هي وما يدور حولها من نسيج  
من جهة وبين غيرها من نسجة للنص حول بؤرته.

وثانياً: بقدرة المبدعين- غير المقصودة أو غير الواعية غالباً -على تحريك الأبواب  
النحوية مجسدة في الذهن ثم خارجة منه في الممثلة الصرفية، وهنا أعود ثانية  
لأستأن فلستعير المصطلحات الأربعة التي أوردتها عبد القاهر الجرجاني فأحملها من  
الوظائف في عملية البناء الذهني - ربما - ما لم يكن الجرجاني يرمي إليه أو يقصده،  
ولكنه هو صاحب هذه الألفاظ التي كانت عنده كالمتراffات إن لم تكن حقاً مترادفات: ،  
البناء والتعليق والترتيب والتنظيم، فتشير بالأول إلى بناء الفكرة ذهنياً ثم يتم نطقها (وهنا  
يكون التعليق) في اتجاهين بالممثل الصرفي بأبعاده المعجمية والاجتماعية والسباقية  
وحركته الإعرابية... الخ وتعلق هذه كلها بموقعها في البناء الذهني السابق، فتتبعها  
الجملة بذلك وقد حققت ذهنياً ما يمكن أن نسميه ((خط سلامة المعنى))، جسّد فيه

الباب النحوي للذهني، مثلاً: الفعل، الفاعل، المفعول به، أو نه، أو فيه... أو المبتدأ أو الخبر أو الحال أو ... الخ، بممثل صرفي، ثم افترن هذا الممثل الصرفي بالحركة الإعرابية المعطاة للبَاب النحوي استقراءً مما نطقت به العرب سابقاً- كما ذكرنا في غير موضع- بحكم تلك كنه قياس لغوي على ما له نظير في كلامهم مما نحتاج به.

ثم يتم الترتيب بين المبني الصرفية ( وهي الآن أي في وضعها هذا أبواب نحوية وقيم دلالية أو على الأقل هي قيم معجمية )، أو يتم الترتيب بين الممثلات الصرفية في الذهن بحسب أهمية ما تعلقت به من أفكار، يتم بناءً عليها تحريك الباب النحوي الذي جاءت تمثله في الذهن، يقول عبد القاهر الجرجاني<sup>(1)</sup>: (( اعلم أن ما نرى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ولكن شئ يقع بسبب الأول ضرورة، حيث إن الألفاظ إذا كانت لوصية للمعاني فإتباعها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق... ))

ويقول في موضع آخر<sup>(2)</sup>: ((...وذلك قولهم: إنه يترتب المعاني في نفسه وينزلها ويبني بعضها على بعض كما يقولون بترتيب الفروع على الأصول، ويتبع المعنى المعنى، يلحق النظر بالنظر )) ولعل أوضح هذه النصوص وأكثرها دلالة على ما نذهب إليه ما جاء في قوله<sup>(3)</sup>: ((...أنه لا يتصور أن نعرف للفظ موضعاً من غير أن نعرف معناه، ولا أن نتوحي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوحي الترتيب في المعاني وتصل الفكر هناك، فإذا ما تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقلوب بها آثارها، وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدَم للمعاني وتابعة لها، ولاحقة بها، وإن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النظم... ))

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 43.

(2) السابق ص 43

(3) السابق ص 44.

ثم يتم لخارج هذه المباني في نسق منظم يُسمى النظم، به تستطيع رؤية الفرق بين: نكرى منزل حبيب قفا من تبكى

و: قفا نيك من نكرى حبيب ومنزل.....

وبحسب القدرة الفردية عند المبدع في استخدام العلاقات بين هذه المراحل الأربع بغير توتر - كما يرى دي سوسير - فانه يستطيع ان يكون لنفسه اسلوباً يُعرف به من ناحية، ويمكن أيضاً من مخاطبة روح اللغة في أقبها والانتقاء بهذا الأدب مع الروح الجماعية لأدب جماعة أدبية، يقطع لتطر عن سعة دائرة هذه الجماعة، و يستطيع كذلك إثارة عمق المعنى وتشعبه في مخزون السامع أو المتلقي، و ذلك باعلانه الى عمق احساسه بتأريخ الفكرة وتشعب معاني الألفاظ المعجمية منها و الدوائر الدلالية الأخرى التي خرجت إليها هذه المباني في مسيرتها الدلالية، وبمجموع هذه الدوائر يتكون سطوع الإحساس بقيمة الدال اللغوي على المدلول الذهني ولارتباطه بدوائره الحضارية، فيتحقق بذلك النجاح وخروج المبدع الى أبعاد معينة في أدب مجتمعه، أو يبقى حبيساً في دائرة ذاته. فهتّم النحو بذلك لمستعمل اللغة - الأديب بخاصة - صلاية الأطر اللغوية، في حين يهتم مستعمل اللغة بالنحو خصائص اللغة والإحساس بجمال هذه الخصائص، يضاف الى ذلك في الشعر عناصر جمالية تزيد للفن القولبي جمالاً، كجمال تناسق الألوان في الرسم، ولمسة أخيرة من فنان نحات لما تم نحته، ومن تلك: الانسجام الصوتي في المباني الصرفية وفي الجمل، والإيقاعية، والاختيارات الصرفية، والحركة الداخلية في النص، و التناسق بين الكم المقطعي لمقاطع النص، والنبر والتنظيم، وكيفية الربط بين جمل النص؛ تارة برابط واجب الوجود وأخرى جائزه، واجادة استعمال للوظيفة الرمزية للفظ، فهذا يتحقق الكشف عن جمال خصائص اللغة في استعمالها، أو كما يقول فاليري<sup>(1)</sup>: ليس الأديب الا توسيعاً لبعض خصائص اللغة واستعمالاً لها، ولا يمكن أن يكون غير ذلك. وهذا يعيش التحوي مع القواعد الذهنية المجردة، يستوعبها ويحاول تجسيدها بأمثلة يضربها من زيد وعمر، ويعيش الأديب

<sup>(1)</sup> اللغة و الخطاب الأدبي، ترجمة تميم الغنمي من 41-52

المبدع في إطلاق استعمال هذه القوالب الذهنية ، ثم يأتي دور المحلل الخارج في تحليل النص ليكشف عن جمال الخصائص ، أو عن خصائص الجمال في استعمال جملة دون جملة ، أو في استعمال جملة في موقع مفرد ، أو في استعمال شبه جملة في موقعها ، أو في تقديم موقع على موقع ، أو في زيادة كلمة أو في حذف أخرى ، أو في تغيير فونيم الحركة ، أو في تنعيم الجملة أو جزء منها ... الخ ، وكل بند من هذه تحككه قوانين الاستعمال اللغوي ، أو قوانين التنظيم للتخوي . فيتحقق عنده - أي عند محلل النص - الالتقاء بين قيود التخوي ، أو التخوي المقيد في منهجه ، والأديب المنطلق في استعماله ، فينصرف المحلل من بيان خصائص الجمال الصوتي و الصرفي - وأقصد بالصوتي ما يتم بحثه في اللسانيات الحديثة تحت مصطلحي phonetics و phonology - وخصائص الجمال التركيبي، ثم الارتباط اللفظي والعمودي لدلالة اللفاظ في حدود المبنى الجملي للجملة البؤرة في النص، كما ذكرت سابقاً ، ثم يخرج من حدودها ليربط بها غيرها من وحدات بناء النص ربطاً دلاليّاً كأن تؤدي جملة دور التفسير أو توضيح الغموض ، أو تؤدي دور التفصيل لمجمل ، أو تفيد المطلق أو الخروج من معنى المقيد إلى رحابه الاتساع ، أو يساند الفعل للمجهول بعد المعلوم ، أو عكس ذلك ، أو بمحاولة اصطاف قناعة بفكرة ما يتكررها بجمل ترتبط بالجملة البؤرة وتلتقي معها ، أو باستعمال جمل غابتها تغذية الحوار في النص ، أو بجمل تهدف صرفاً للذهن عن الغرض للتعبية أو للتنظيم أو لتقليل من الشأن ، أو غير ذلك وهو كثير يعرفه المحلل المبدع وهو في حوار مع النص يجمع في ذهنه عدداً هائلاً من الدوائر، أو العوامل ، كما يسميها العالم اللغوي المبدع رومان ياكيمون في حديثه عن العوامل الستة في تحليل النص<sup>(1)</sup> و هي المرسل والمتلقي و السياق و قناة الاتصال و الشفرة و الرسالة .

يخرج بذلك الباحث من دوائر النحو التعليمية الضيقة ، وارجو أن لا يفهم أنني أطالب بالغائه ، فهو جهد جبار بارع ، ولكنه قد حصر وأحصاه أهله في تلك الدائرة التنظيمية الضيقة التي تنحصر في الحركة الاعرابية وكيفية استعمالها وتسويغ وجودها

(1) السابق من 56 - 61

بكيفية أو أخرى، حتى أصبح التفنن في تلك غلبة يذهب إليها كثير من المتخصصين، في حين كانت تلك -وهذا ما يجب أن تكون عليه- عند سلفنا الصالح من المفسرين بخاصة وسيلة تساعد في النظر في ما يمكن أن نسميه ((خط سلامة المبنى))، وهذا غاية النهاية في هذه المرحلة من النحو بمفهومه التطبيقي. وإن كان هذا حقاً ما نصبو إليه من هذه المرحلة، فالقراءة الجديدة للنحو ستسير في خطين في ما نرى، يتم في الخط الأول إسقاط عدد كبير من جزئيات القواعد في الأبواب التحوية، والاكتفاء بقواعد إقامة الحركة في الجملة. نأخذ من أراد التحدث بالعربية نحو العرب في كلامهم، ويتم فيه أيضاً التخلص من الخلافات التي لا مسوغ لها، كأن يقال الأصل في كذا هوة كذا ولكنه يرد بكثرة خلافاً لذلك، كما في: الأصل في الحال الاشتقاق ولكنه يرد جامداً بكثرة، والأصل في الحال أن يكون نكرة ولكنه يرد معرفة بكثرة، والأصل في الحال أن يكون نكرة ولكنه يرد معرفة بكثرة، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ولكنه يرد نكرة كثيراً.... وإن نظرة في باب الاستثناء تكتشف لك عن عدد من الجزئيات التي أثقل النحو بها حتى عجز أمره على الباحث فضلاً عن الطالب.

أما في الخط الثاني فيفترض أن يتم فيه تصنيف النحو في أبواب تحقق المعنى، فيتم بذلك الربط بين التركيب ودلالته، فينصرف الطالب والباحث إلى معنى التركيب بعد أن اطمأن لسلامة مبناه، بدلاً من انصرافه إلى الحركة الدائرية في دائرة تفسير سبب وجود حركة دون غيرها، ثم يتم فيه النظر إلى استخدام الجملة مرتبطةً بغيرها، وبذا نحقق ما دعا إليه الجرجاني في توسيع دائرة النحو عندما نظر إلى النحو بأنه النظم في قوله: ((ما النظم إلا أن تضع كلماتك الموضع الذي يرتضيه علم النحو))، وكذلك عندما بين أننا بالنحو نميز الفرق بين التراكيب:

إن تخرج أخرج  
 أن خرجت خرجت  
 إن تخرج خرجت  
 إن خرجت أخرج  
 إن خرجت فأنا خارج

فأي نحو تطبيعي يعطيك الفرق بين هذه التراكيب، ومثلها في أبواب النحو كثير كثير.

لعل في ما أقول دعوة لاعادة النظر في كثير من قواعد النحو واعادة ترتيب ابوابه لتكون بحسب المعنى، وليس فقط بحسب التماثل في الحركة الإعرابية، فيكون هناك باب للتوكيد وباب للنفي وغيره للاستفهام، وباب للتداء، وباب للدعاء وباب... الخ بحث يشمل الباب كل ما يؤدي معناه أو يمكن أن يندرج تحته، فتكون الحركة الإعرابية - وهي ركن رئيس في إقامة الجملة، بل هي المسؤولة عن خط سلامة مبنى الجملة - تكون وسيلة وليس بغاية فهي وسيلة تحقيق المعنى في كثير من تراكيب اللغة، وليست كما ذهب بعض العلماء من المحدثين ومن القدماء إلى أنها بلا قيمة في الدلالة. وإن قيمتها الدلالية التي نادينا بأهميتها اظهارها في كثير من بحوثنا، ليس من الميسور الوصول إليها إلا باعادة قراءة النحو العربي على ضوء المعنى. فيتم بذلك ضم الجهود البلاغية إلى معطيات النحو التطبيعي إلى جهود اللغويين في اظهار المعنى. ونضرب لذلك مثلاً من باب التوكيد، فالمعلوم في النحو أن التوكيد ضربان: لفظي ومعنوي، وكلاهما يقومان على التماثل في الحركة الإعرابية، ومن هنا درج بانهما في التوابع، فاللفظة المكررة تؤكد سابقتها وتأخذ حركتها الإعرابية، وكذلك القول في الفاظ التوكيد المعنوي، فيخرج من التوكيد بناءً على ذلك التوكيد بالمصدر - ويكفي أن نقرأ شيئاً مما قاله سيبويه في كتابه عن معنى التوكيد بالمصدر لنرى شدة التصاقه به وانتمائه له - يخرج كذلك التوكيد بالقسم، والتوكيد بالضمير العائد، والتوكيد بالاستغفال، والتوكيد بما يسمى بالمدح والذم، والتوكيد بضمير الفصل... وغيرها كثير (1).

إذا استطعنا فعل ذلك فأنا أميل إلى الثقة - بإذن الله - أن الطالب سيرى الحركة الإعرابية وسيلة بقيمتها ثم ينطلق للبحث عن معنى ارتباط الكلمة باختها في التركيب الجملي، ثم عن معنى ارتباط الجملة باختها في حياكة النص ونسجه في ما نسميه الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص (2).

(1) انظر بحثنا (( الاشتغال النحوي من أبواب التوكيد )) مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء عدد 20.

(2) فنظر : خليل عايرخ : من نحو الجملة إلى التراكيب النصي ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء.

## قائمة المراجع والمصادر

- (1) الأخفش، معاني القرآن، ت عبد الأمير محمد أمين-بيروت، عالم الكتب
- (2) الاشموني، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار احياء الكتب العربية-القاهرة
- (3) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الاعجاز، ضبطه محمد رشيد رضا.
- (4) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1982م.
- (5) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي لتجار، دار الهدى للطباعة، بيروت.
- (6) الزجالي، ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق: الايضاح في علل النحو، ت ملان للمبارك،
- (7) ابن الحاجب، الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستربادي، دار للكتب العلمية-بيروت.
- (8) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت محمد ابو الفضل ابراهيم-القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- (9) ابن المراج، الاصول في النحو، ت عبدالحسين الفتلي-النفوف الاشرف.
- (10) المسكافي، ابو يعقوب يوسف: مفتاح العلوم، ضبطه نعم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط2 1987م.
- (11) سيبويه ، ابو بشر بن قنبر : الكتاب. تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (12) السيوطي:الاقتراح في علم اصول النحو ، تقديم وضبط د.احمد الحمصي و د.محمد قاسم ، جروس برس
- (13) السيوطي، جمع الهوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت.



- (14) السبوطي، الاطلاق في علوم القرآن، دار الكتب العلمية-بيروت.
- (15) عميرة، خليل لصدا: اسلوب التوكيد النحوي، دار الفكر للنشر والتوزيع-عمان-الأردن.
- : الاشتغال النحوي من أبواب التوكيد، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء
- : من نحو الجملة إلى الترابط النصي، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء
- : القبائل الست والتقدم النحوي ، حوارات بمتعة ، صنعاء .
- (16) الغانمي، سعود (ترجمة) اللغة والخطاب الأدبي، مجموعة مقالات مترجمة، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء 1993.
- (17) الهروي، علي بن محمد ، الألفية في علم الحروف، ت: عبدالمعين المنوحي، دمشق، مجمع اللغة العربية 1971م.
- (18) ابن هشام الانصاري: مفتي التيب، ت مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، ت محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العربية .
- (19) الملقني، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت احمد الخراط.
- (20) المنزوي، أبو العباس، المختضب، ت محمد عبدالخالق عضية-القاهرة.
- (21) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت.
- 22) N.Chomsky, Aspects of the theory of syntax, Cambridge, Mass, MIT Press, 1965 .
- 23) R. Fowler, An introduction to transformational syntax, london, 1981.
- 24) Roman Jackson, Six lectures on sound and meaning, MIT Press .